

الصيغة العليا للرقابة
الإدارية والمالية

تونس في 30 ماي 2018

إص

مذكرة

الموضوع : نتائج المتابعة الثالثة لتقرير هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية حول تفقد معمق لمختلف أوجه التصرف لوكالة النهوض بالاستثمار الخارجي.

المرفق: جدول

نظر مجلس الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية خلال اجتماعه الدوري لشهر ماي 2018 في نتائج أعمال المتابعة الثالثة لتقرير هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية حول تفقد معمق لمختلف أوجه التصرف لوكالة النهوض بالاستثمار الخارجي. وللإشارة تضمن هذا التقرير عدة ملاحظات تم عرضها ضمن جزء أول تعلق بتقييم الجوانب التنظيمية ونظام المعلومات وجاء ثان خصيصاً للتصرف المالي والمحاسبي وثالث تعلق بالتصرف في الموارد البشرية في حين خصص الجزء الرابع للتصرف في الشراءات والصفقات وشمل الخامس تقييم نشاط استقطاب الاستثمار الخارجي. وقد أفضى النظر في هذه المسائل إلى الوقوف على العديد من النقصانات والإخلالات استخرجت منها الهيئة 45 ملاحظة للمتابعة، أقرّ المجلس بخصوصها، بمناسبة المتابعة الأولى، إحالة 18 توصية لاستكمال مجهد الإصلاح.

وأفضت نتائج المتابعة الثانية إلى إقرار إنتهاء متابعة 09 توصيات في حين شرعت في تنفيذ التوصيات المتبقية.

وأوضح بعد الاطلاع على فحوى الإجابة الواردة على الهيئة بخصوص المتابعة الثالثة توصل الوكالة إلى إنجاز 03 توصيات. هذا وتواصل تنفيذ عديد الإجراءات المتعلقة بتجسيم الـ 05 توصيات المتبقية.

وتتمثل الإجراءات التي تم استيفاء تجسيمها في ما يلي:

- إحداث المجلس الأعلى للاستثمار الذي يضبط سياسة واستراتيجية وبرامج الدولة في مجال الاستثمار. كما تم إحداث الهيئة التونسية للاستثمار والصندوق التونسي للاستثمار.
- التوصل إلى إدماج عديد التطبيقات لتمكين جل المستعملين من المعلومة آنها وإعداد دليل خاص بالتصريف في الوسائل الإشهارية مع اعتماد التطبيقة المعدة في الغرض.
- تدارك بعض النواقص المتعلقة بالتصريف المالي والمحاسبي حيث تم تحيبن دفتر جرد ممتلكات الوكالة وكذلك ضبط كلفة التطبيقة الإعلامية (FIPANET). أما بالنسبة إلى الاتفاقية المبرمة مع الوكالة التونسية للتعاون الفني في خصوص تنظيم صيانة المقر الموحد للوكالتين، فقد تم العدول عنها وتعويضها بآليات أوضح خاصة من حيث توزيع الأعباء.

أما بالنسبة إلى الإجراءات التي تواصل مصالح الوكالة تنفيذها فتتمثل في ما يلي:

- مواصلة عملية سد الشغورات والتسميات بالخطط الوظيفية بالوكالة.
- إحالة مشروع الهيكل التنظيمي لسلط الإشراف للمصادقة مرفقا ببطاقات الوظائف.
- مراسلة سفارة تونس بواشنطن بخصوص ملف مالك المبني المسوغ ب world trade center بشيكاغو قصد التثبت من خلاص مبلغ الكفالة بعنوان كراء مكتب شيكاغو.
- تكوين لجنة داخلية عهد إليها مراجعة النظام الأساسي لأعوان الوكالة. وقد تقت مراجعة عدّ فصول من النظام الأساسي مع إعداد فرضيات لجدول التأجير.
- إحالة ملف الختم النهائي للصفقة الإطارية إلى اللجنة الوزارية للصفقات العمومية منذ ديسمبر 2013 وتذكيرها بالموضوع سنة 2017 غير أنه لم يتم النظر فيه إلى حد هذا التاريخ.

وحيث ظلت 05 توصيات بصدق الإنجاز ، فقد أقر مجلس الهيئة مواصلة متابعة هذا الملف على مستوى متابعة رابعة مع دعوة الوكالة إلى تكثيف جهودها والاستمرار في العمل على تدارك ما علق من نواقص وملحوظات.